ASJP Algerian Scientific Journal Platform

- دراسات اقتصادية -

ISSN 2602-7925

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417

المجلد: 15 العدد: 03(2021)

ص173-191

الحكم الراشد و دوره في تحقيق التنمية

– أنموذج ماليزيا

La bonne gouvernance et son rôle dans la réalisation du développement

- le modèle malaisien

دحماني محمد*

مخبر الحقوق والعلوم السياسية -جامعة عمار ثليجي-الاغواط (الجزائر)

dahohamo@gmail.com

جداوي خليل

جامعة الجلفة (الجزائر)

djeddaoui.khalil@hotmail.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2021/04/30

تاريخ القبول:
2021/08/26

الكلمات المفتاحية:

- ✓ التنمية
- ✓ الحكم الراشد
- ✓ مؤشرات

الملخص:

لقد اصبح الحكم الراشد من الشروط الاساسية لدفع عجلة التنمية بمختلف اشكالها ، الاقتصادية ،والاجتماعية،و السياسية ، وغيرها بسبب البيئة والاليات التي يوفرها في مواجهة التحديات التي تواجه الدولة والمجتمع .

فهذه الدراسة تهدف الى ابراز علاقة الحكم الراشد بالتنمية من خلال التجربة الماليزية التي تستحق الدراسة والبحث فيها، لانها تجربة لم تاتي من فراغ، هذه التجربة الفريدة والرائدة في كثير من عناصرها يجب ان يستفاد منها ومحاكاتها لغرض تحقيق التنمية والمضي قدما نحو الازدهار.

Article info

Received
30/04/2021.

Accepted
26/08/2021

Keywords:

- ✓ *Développement*
- ✓ *La bonne gouvernance*
- ✓ *Les indications*

Résumé :

La bonne gouvernance est devenue l'une des conditions fondamentales pour faire progresser le développement sous ses diverses formes, économique, sociale, politique et autres, et ce en raison de l'environnement et des mécanismes qu'elle fournit pour faire face aux défis auxquels l'État et la société sont confrontés.

Cette contribution a pour objectif de mettre en évidence les relations de bonne gouvernance avec le développement à travers l'expérience malaisienne qui mérite d'être étudiée et faire l'objet d'une recherche car il s'agit une expérience qui n'est pas sortie de nulle part. En effet, cette expérience unique et pionnière avec tous ses éléments, devrait être utilisée et simulée dans le but de réaliser le développement et de progresser pour enfin arriver à la prospérité

* المؤلف المرسل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

. مقدمة:

يعتبر موضوع التنمية من أهم الموضوعات التي تستحوذ على اهتمام الباحثين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولهذا اعتبرتها المنظمات الدولية بقيادة الأمم المتحدة عام 1986 ، حقًا مكرسًا للشعوب كغيرها من الحقوق . مما جعل العديد من الدول النامية تسعى إلى اللحاق بالبلدان المتقدمة وتحقيق التنمية. ومن بين هذه الدول نجد دولة ماليزيا التي استطاعت أن تحقق طفرة تنموية تستحق عن جدارة أن تسمى "معجزة". تحولت من خلالها ماليزيا من مجتمع زراعي متخلف بعد الاستقلال عن بريطانيا عام 1957 ، وكذلك الاشتباكات العرقية التي حدثت في أواخر الستينيات بين الملايو والصينيين ، إلى مجتمع واقتصاد يشهد نموًا متسارعا ، و عملت على خلق التجانس والاستقرار الوطني بين المجموعات العرقية المختلفة. وهذا بتطبيق الأسس والمبادئ التي يقوم عليها الحكم الراشد. ويعتبر هذا الأخير من الاتجاهات الفكرية الحديثة في مجال القيادة والإدارة كمنهج علمي متكامل يسعى إلى تحسين أداء الأدوات الحكومية لإدارة السياسات بجميع أنواعها. اتصالاً بما سبق تتمثل المشكلة البحثية لهذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي

إلى أي مدى يمكن لتطبيق الحكم الراشد تحقيق التنمية في الدولة ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية وهي

- ما مفهوم الحكم الراشد وما أبعاده ومعاييره ؟
- ما مفهوم التنمية ؟
- ما العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية ؟
- ما مظاهر تطبيق معايير الحكم الراشد في ماليزيا ؟

الفرضيات

- الحكم الراشد شرطا أساسيا لتحقيق التنمية واستمرارها
- الحكم الراشد عامل مساعد لتحقيق التنمية وليس شرطا ضروريا لتحقيقها
- يمكن تحقيق التنمية بدون تطبيق معايير الحكم الراشد والالتزام به

منهج الدراسة

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي فالأول لوصف الظاهرة أما الثاني فلتحليل تلك التفاعلات الحادثة

تقسيم الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى محورين المحور الأول تم التحدث فيه حول مفهوم الحكم الراشد والتنمية والعلاقة بينهما أما المحور الثاني فتم التطرق من خلاله إلى واقع و مظاهر تطبيق معايير الحكم الراشد في التجارب التنموية بدولة ماليزيا

2. مفهوم الحكم الراشد والتنمية والعلاقة بينهما

سنحاول من خلال هدا المحور التطرق الى مفهوم الحكم الراشد ومفهوم التنمية والعلاقة التي تربط الحكم الراشد بالتنمية

2 .1 مفهوم الحكم الراشد:

ظهر مفهوم الحكم الراشد لأول مرة في عام 1989 في تقرير للبنك الدولي عن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، حيث وصفت الأزمة في المنطقة بأنها أزمة حكم.، حيث أرجع الخبراء السبب في عدم نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي بهذه الدول إلى الفشل في تنفيذ

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

تلك السياسات، وليس إلى السياسات نفسها، وفي الوقت نفسه كانت وثائق السياسة الخاصة بالهيئات المانحة في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينات من القرن العشرين أكثر جرأة من البنك الدولي لمناداتها بضرورة إصلاح نظم الحكم، وضرورة تفعيل النظام الديمقراطي المبني على التعددية الحزبية والحفاظ على الحقوق المدنية والحريات وحقوق الإنسان كمكونات أساسية للحكومة الرشيدة

و كان أول استخدام لهذا المصطلح في المؤسسات المالية، ثم تدريجيا دخل الاهتمام السياسي، إذ أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية خاصة في ميدان التنمية الشاملة، و ذلك بعد تغيير نوعي في العلاقات الدولية مع دخول عصر العولمة و ظهور فواعل جديدة فوق الدول كالمنظمات الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات، التي لعبت دورا كبيرا في الانتشار الواسع لهذا المصطلح، و قد جاء استخدامه في الحقل السياسي نتيجة الفساد المتفشي في العديد من الدول على مستوى القطاعات العليا، كآلية و مفهوم جديد يضاف إلى مختلف الآليات و الأطر على كافة المستويات[1]

2. 1 . 1 .2. تعريف الحكم الراشد

إن مفهوم "الحكم" ليس مفهوماً جديداً. بل هو قديم قدم الحضارة الإنسانية لأنه يعني ببساطة: "عملية صنع القرار والعملية التي يتم من خلالها تنفيذ القرارات (أو عدم تنفيذها)". جاء مفهوم الحكم الراشد ليعطي مفهوم الحكم بعدا عقلانيا يحقق هدف هذا الحكم من أجل توفير بيئة تنموية للبشر.[2].

يُشار أيضًا إلى الحكم الراشد على أنه مجموعة قواعد طموحة تهدف إلى مساعدة المديرين ودعمهم ، وهو التزام بإدارة شفافة في إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة المعالم ، وأحيانًا لا تخضع للنقد ، نظرًا لا ساهم جميع الجهات الفاعلة من خلال الأنشطة المختلفة في ذلك [3].

- تعريف تقرير التنمية البشرية العربية:

وفقًا لتقرير التنمية البشرية العربية (2002) ، فإن الحكم الراشد: "هو القاعدة التي تعزز وتدعم وتحافظ على رفاهية الإنسان وتقوم بتوسيع القدرات البشرية والخيارات والفرص والحريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية."[4].

- تعريف البنك الدولي:

يعرف البنك الدولي الحكم الراشد بأنه التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، وهذا التعريف يشمل:

- عملية اختيار القائمين على السلطة و رصدهم واستبدالهم.
- قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية.
- احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها".

و يعرف ايضا (هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير أفراد المجتمع برضاهم وعبر مشاركتهم في مختلف القنوات السياسية للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم)[5].

من خلال هذا العرض لعدد من تعريفات الحكم الراشد ، على الرغم من اختلافاتهم ، إلا أن هناك اتفاقا ضمنيًا بين المختصين على أن الهدف النهائي والرئيسي لتطبيق الحكم الراشد هو تحقيق الرفاهية والاستقرار والأمن للأفراد والمواطنين لذلك يمكن القول انه نظام أو شكل من أشكال الحكم يعزز حقوق الإنسان ويدافع عنها ، ويقوم على توسيع قدرات الناس وتنويع خياراتهم وحرياتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ويجب أن يؤدي ذلك إلى تحقيق اهتمامات الشعوب ومطالبهم.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2 . 1 . 2 معايير الحكم الراشد

لتطبيق الحكم الراشد يشترط توافر المعايير التالية [6]

1. المشاركة: من خلال الحق في التصويت وإبداء الرأي، توفير الحريات العامة ،ضمان مشاركة المواطنين الفعالة
2. حكم القانون: مرجعية قانونية وسيادته على المجتمع
3. الشفافية: توفر المعلومات الدقيقة وإتاحة الفرص للجميع للاطلاع على المعلومات.
4. المحاسبة والمساءلة: محاسبة المسؤولين عن إدارتهم للموارد العامة
5. الفعالية: توفر القدرة على تنفيذ المشاريع بنتائج تستجيب إلى احتياجات المواطنين وتطلعاتهم
6. ألتوافق القدرة على التوسط والتحكم بين المصالح المتضاربة لتحقيق المصلحة العامة
7. المساواة(تكافؤ الفرص):إعطاء الحق للمجتمع في الحصول على الفرص المتساوية
8. حسن الاستجابة :قدرة المؤسسات والآليات على خدمة الجميع دون استثناء
9. الرؤية الإستراتيجية: من خلال تنمية المجتمع والقدرات البشرية

2 . 1 . 3 أبعاد الحكم الراشد

- البعد السياسي: المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها[7]، و يكمن هذا البعد في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطا في تجسيد الحكم الراشد، من خلال تنظيم انتخابات حرة و نزيهة مفتوحة لكل المواطنين، مع وجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون، و هيئة برلمانية مسؤولة لها من الإمكانية ما تستطيع أن تحقق به نظام إعلامي يجعلها في اتصال مستمر مع المواطن[8].

- البعد التقني: المرتبط بعمل الإدارة العامة و مدى كفاءتها[9].و تعتبر جوهر الرشادة التي تقوم على عنصرين الرشادة الإدارية و الوظيف العمومي، و هو ما يقتض أن تكون الإدارة مستقلة عن السلطة السياسية و المالية، و يكون الموظفين لا يخضعون إلا لواجبات وظيفتهم، و يكون اختيارهم وفقا لمعيار الكفاءة.

- البعد الاقتصادي والاجتماعي: و الذي يتمثل في كشف أساليب اتخاذ القرار الاقتصادي للدولة و العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ذات العلاقة بتوزيع الإنتاج و السلع و الخدمات على أفراد المجتمع[10]، كما يرتبط هذا البعد بشقيه بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة [11].

2 . 2. مفهوم التنمية

تُعتبر التنمية من العناصر الأساسيّة للاستقرار والتقدّم الاجتماعي والإنساني، وهي عبارة عن عمليّة تقدّم ونمو تكون بشكلٍ جزئيّ أو شامل باستمرار، تتفاوت بأشكالها، وتُركّز على تحقيق الرقيّ والتقدم في مجالات الحياة الإنسانية، والمضي قدماً بالإنسان نحو الاستقرار المعيشي والرفاهية، وتلبية متطلّباته بكل ما يتماشى مع احتياجاته وإمكانياته في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية

كما تتمثّل التنمية في عملية التطور التي تطرأ على ميدان من الميادين الحياتية المختلفة، وتتخذ العديد من الأشكال والصور، وتهدف بصورة رئيسية إلى الارتقاء بالحياة الإنسانية والوصول بها إلى درجة الرفاهية، من خلال تأمين كافة احتياجاتهم، وتختلف أشكال التنمية ما بين التنمية السياحية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية و غيرها

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1 . 2 . 2 تعريف التنمية

عرفت التنمية من خلال استعمال مصطلح تنمية المجتمعات المحلية community development وكان ذلك لأول مرة في مؤتمر (أشردج Ashridge) للنمو الاجتماعي في بريطانيا عام 1954 بهدف معالجة مشكلات الإدارة في المستعمرات الانجليزية ،أي التوصل إلى أفضل السبل لحكم المستعمرات دون مقاومة واستغلال تلك ا لبلدان بصورة أفضل[12].

وعلى الرغم من أهمية مفهوم التنمية ، فقد أثير الكثير من الجدل حوله من قبل التيارات الفكرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والتي يتعامل معها كل منها وفق رؤيتها التي تختلف في مجالاتها ومقارباتها العلمية.

- المفهوم الاقتصادي التقليدي : تقوم الفكرة المركزية لهذا المفهوم بإعطاء معنى للتنمية على أنها مجرد نمو اقتصادي وبمعناه الضيق (ألادخار التراكم ، ألأسعار الإنتاجية ، التوازن ، معدل النمو)، اذ يعبر عنه بمعدلات الزيادة التي ينبغي أن تحدث في الناتج المحلي والدخل الفردي دون إعطاء أهمية لنمط توزيع الدخل . أي أن هذا المفهوم لا يهتم سوى بالعوامل الاقتصادية ، ويتجاهل العوامل الأخرى سواء الاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع . كما يعتبر رأس المال في هذا المفهوم عنصرا أساسيا وعاملا إستراتيجيا في عملية التنمية للبلدان النامية حتى وان أفتقد فيمكن اللجوء الى التمويل الخارجي والمساعدات الأجنبية كونه المخرج الوحيد لتأمين النمو الاقتصادي الذي يتم من خلاله قياس مدى النجاح في تضييق الفجوة بين العالم التقليدي (العالم الثالث) والعالم المتقدم (أمريكا واليابان والدول الاوربية) التي كانت تعيش التقدم والرخاء . ومن نتائج هذا المفهوم ترسيخ الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي مرادفا للتنمية وأنه يزيل تلقائيا الفقر ويرفع من مستوى المعيشة[13] .
- المفهوم الشامل الحديث : نتيجة لفشل المفهوم الاقتصادي التقليدي للتنمية في معالجة مشاكل التنمية في البلدان النامية بتجاهله للجذور التاريخية التي تجعل الاقتصاديات النامية تختلف عن اقتصاديات العالم الصناعي الغربي ، لأسباب اقتصادية واجتماعية وتاريخية وسياسية . من جهة ومن جهة آخرى وقوع تلك البلدان تحت تأثيرات خارجية مختلفة تؤثر على عملية التنمية فيها، كاالاندماج الاقتصادي العالمي المتزايد لهذه البلدان، تدويل رأس المال والعمل ، تحسين الاتصالات الدولية ،وعدم امتلاك المجتمع النامي للإرادة كونه لا يمثل أكثر من مجرد محطة عبور للعمليات الخارجية للاقتصاد العالمي[14] .يضاف إلى ذلك ، ما حدث في سبعينيات القرن العشرين من انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في معظم الدول الصناعية المتقدمة بشكل حاد على عكس ما كان عليه النمو الاقتصادي في الخمسينيات والستينيات ، وما صاحب ذلك من ارتفاع الأسعار وشيوع ظاهرة التضخم الركودي وارتفاع معدلات البطالة، فضلا عن قصور النظامين الاقتصادي والنقدي العالميين في معالجة الأزمة الاقتصادية والنقدية آنذاك وانعكاساتها السلبية على التوجهات التنموية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية .وكانت النتيجة هي عدم تمكن البلدان النامية من أن تحصل على ما كانت تطمح فيه من معونات وقروض ميسرة تتناسب مع طموحاتها آنذاك في التصنيع والتنمية ورفع مستوى المعيشة ، نظرا لموقعها الضعيف و اللامتكافىء الذي احتلته في المنظمات الاقتصادية الدولية وسيطرة الدول الرأسمالية على هذه المنظمات[15].

إن بلوغ مثل هذا الوضع أدى إلى تراجع المفهوم التقليدي للتنمية الذي يعتمد الجانب المادي كمفتاح سحري لمشاكل التنمية لحساب مفاهيم حديثة للتنمية ، ومنه بدأت الدعوات من قبل المفكرين والمختصين بقضايا التنمية بضرورة توسيع المفهوم التقليدي للتنمية وأن لا يبقى محصورا ضمن نطاق التصنيع وزيادة الدخل القومي رغم أهميتهما ، بل يفترض به أن يكون أكثر رقياً وتقدماً ليشمل ايضا الأهداف الاقتصادية ،و الأهداف الاجتماعية والسياسية والثقافية لتمتد بشكل متناسق ومتكامل نحو تحسين نوعية الحياة للإنسان ودوره كعنصر مركزي للتنمية ومحركا لها ، وينبغي أن يكون الانسان هو المستفيد من تلك التنمية. فهذه الاخيرة على رأي أحد الباحثين ،التنمية ليست مجرد تنمية الاشياء فقط بل هي تنمية الانسان قبل كل شيء [16]

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2 . 2 . 2 متطلبات وأنواع التنمية

خلال هذا الجزء من الدراسة سنتكلم عن المتطلبات الاساسية لعملية التنمية ثم بعدها يتم التطرق الى انواع التنمية

2 . 2 . 2 . 1 متطلبات التنمية

-التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة.

-الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجية الملائمة.

-توفير الموارد البشرية المتخصصة.

-وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.

-توفير الأمن والاستقرار ونشر الوعي التنموي بين الأفراد[17]

2 . 2 . 2 . 2 انواع التنمية

التنمية الاقتصادية ويرتبط هذا النوع من التنمية بإيجاد جملةٍ من التغيرات الجذرية من خلال إجراء بعض العمليات في مجتمع معين سعياً لاكتساب المهارة والقدرة على تحقيق التطوّر الذي يحسن نوعية حياة الأفراد ويزيد قدرتها على التأقلم والتجاوب مع الحاجات الأساسية والتي تتزايد بشكل مستمر.

التنمية الاجتماعية: يَسعى هذا النوع إلى تنمية التفاعلات وتطويرها بين جميع أطراف ومكوّنات المجتمع والمتمثلة في الأفراد والجماعات والمؤسسات الاجتماعية الخاصّة والحكومية.

التنمية السياسية: ويُركّز هذا النوع على النظم السياسية التعددية، ويسعى لخلقها في مجتمع ما لتواكب النظم السياسية في الدول المتقدمة سياسياً، وتعمل على تعميق المفاهيم الوطنيّة وترسيخها.

التنمية ألإدارية وتسعى إلي تحقيق التغيّر الفعلي في الهياكل الإداريّة ونُظمها وأساليبها، والتأثير على السلوكيّات البشريّة لتحقيق ما تسعى إليه التنمية بكلّ كفاءة وفاعلية.[18]

2. 3 . العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية

في إطار تنفيذ سياستها لمفهوم الحكم الراشد من حيث علاقته بالتنمية ، تعمل الحكومات على توسيع دائرة المشاركة العامة لأفراد المجتمع ويرتبط الحكم الراشد ارتباطًا وثيقًا وضروريا لاستكمال عملية التنمية ، ويمكننا تحديد عناصر الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية من خلال المحاور التالية:

1. -ديمقراطية حقيقية مبنية على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة والمعتمدة على تمثيل كافة فئات المجتمع وتعتمد المحاسبة أساس لأي حكومة.
2. -احترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التمييز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة أو الانتقاص.
3. -التشجيع على دعم مؤسسات المجتمع القائمة والتشجيع على تسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

4. -احترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم استقلال القضاء وتحديد معايير المحاكمات العادلة وحق التقاضي أمام محاكم مختصة وقضاة مستقلون.
5. -إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المساءلة، وان تقوم على إدارتها مؤسسات حكومية تعرف بقدرتها على التعامل مع قضايا إدارة أموال الدول ومواردها بكل احتراف ومهنية عالية، وتضع مصلحة المجتمع وأفراده في أولى غاياتها.
6. -اعتماد السلطة اللامركزية للحكومة وتوزيعها على مختلف مناطق الدولة جغرافيا والاعتماد على المشاركة التامة لأفراد المجتمع في تلك المناطق واحترام كافة الحقوق والحريات الأساسية وتعزيز مفهوم الرقابة وترسيخ مفهوم الحكم الراشد.
7. من خلال تمكين العلاقة بين الحكم الراشد ومفهوم التنمية ، يجب على الدولة أن تتولى التنمية وترسيخ الحكم الرشيد في إطار الدول وتفعيله في جميع المؤسسات. وهذا يترك أثراً إيجابياً على كثير من شؤون الحياة ، لا سيما تلك المتعلقة بالتنمية ، مثل القضاء على الفقر والبطالة ، وتعزيز دور السلطة التشريعية في سن القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان ، فضلاً عن تعزيز النظم القانونية الوطنية في إنفاذ القانون للحد من انتشار الجريمة ، والاعتداء على سلامة المواطنين ، والتجارة غير المشروعة ، ووضع تدابير فعالة للتصدي لمختلف الجرائم.

نستنتج مما سبق أن الحكم الراشد يساعد بشكل كبير في تعزيز المساواة بين جميع أفراد المجتمع ، وخاصة بين الجنسين ، من جهة ، ومن جهة أخرى ، فلتعزيز الصحة. والشؤون التعليمية ، والرعاية ، وتنوع الخدمات ، تساعد الفئات المهمشة ، والمشاركة في شؤون الحياة العامة ، والحفاظ على حقوق الإنسان ، واحترام الآخرين. وتعزيز نظام دولة القانون ومؤسساتها على أساس الحفاظ على موارد الدولة وطريقة استثمارها وتوزيعها بشكل شفاف وواضح وخاضع لمفهوم المساءلة والمسؤولية ولأي تقصير تجاه الوطن والمواطن..

3 واقع تطبيق مؤشرات الحكم الراشد في ماليزيا

في هذا المحور نتكلم عن الطبيعة الجغرافية والاجتماعية والثقافية لدولة ماليزيا ثم نتحدث عن مسيرة التنمية و مظاهر تطبيق معايير الحكم الراشد بها بعدها يتم الحديث عن نماذج من السياسات الرشيدة الناجحة التي طبقتها في مجالات مختلفة

3-1: البنية الجغرافية والاجتماعية والثقافية لماليزيا :

3 - 1 . 1 البنية الجغرافية

ماليزيا هي دولة إسلامية تقع في الجزء الجنوبي الشرقي من قارة أسيا، وتطل على بحر الصين الجنوبي من جهة الشمال، تبلغ مساحتها 329758كم ، ^{2}ويحدها من الجنوب اندونيسيا وتايلاند، ويتألف إتحاد ماليزيا من:

-ماليزيا الغربية: وتتألف من دولة الملايو التي تشغل أراضيها معظم شبه جزيرة الملايو، التي تسمى باسم مشهور "هوشيه " ، وتشتمل الملايو على 11ولاية اتحادية من بينها ولاية العاصمة كوالالمبور.

-ماليزيا الشرقية: وتضم ولايتي سوراك وصباح، وهناك تضم ماليزيا أراضي تجاور جمهورية اندونيسيا، ويفصل بينهما خط حدودي بري يصل طوله إلى نحو 1400كيلومتر مربع.

-مجموعة من الجزر الصغيرة التي تقع بالقرب من شبه جزيرة الملايو، ومن جزيرة بورنيو وتبلغ مساحة هذه الجزر حوالي 3300كلم^{219}.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

3 -1 . 2 البنية الاجتماعية و الثقافية

يتراوح سكان ماليزيا حوالي 28682124مليون نسمة، وتتوزع تركيبتها العرقية الرئيسية كالتالي 54%من المالاويين، و 25%من الصينيين، و 11.8%من السكان الأصليين، و 7.5%من الهنود و 1.2%من أعراق أخرى، ويعرف المالاويون والسكان الأصليون الآخرون جميعهم باسم بوميبوترا) أي أبناء الأرض (، أما السكان الآخرون فينحدرون من المستوطنين المهاجرين اللاحقين، وإبان حقبة الحكم الاستعماري البريطاني، جاء الصينيون إلى ماليزيا للعمل في مناجم القصدير والتجارة والأشغال العامة، أما الهنود وخاصة التاميل والتليغو فقد جلبهم البريطانيون كعمال مستقدمين للعمل في مزارع المطاط، فضلا عن العمل كمدرسين وحرفيين في ميادين متنوعة، ونتيجة هذه الخلفية أصبحت ماليزيا دولة متعددة الأعراق والثقافات[20] وتجمع ماليزيا بين مزيج من ثلاث عرقيات أساسية، فنسبة المالايو (البوميبوترا-السكان الأصليين) حوالى 59% من مجمل السكان فى حين يمثل الصينيون نسبة 26%، والهنود 7%، فضلاً عن بعض الأقليات من التايلانديين والاندونيسيين والاستراليين والأوروبيين. وهذا بالتأكيد قد نتج عنه تعدد ديني أيضاً، فيدين 53% من السكان بالإسلام، فى حين 19% بالبوذية، بالإضافة إلى أقلية مسيحية و2% ليس لهم ديانه[21]

3-2 مسار التنمية في ماليزيا ومظاهر تطبيق معايير الحكم الراشد

يتميز الحكم الراشد بمعايير الشفافية والنزاهة والمساءلة والمحاسبة، التي بدورها تؤدي إلى الاستقرار في الحكم، وبث الأمن في نفوس المواطنين التي تجعل من المواطن متفرغ لعمله ولقضاياه، فيشعر بالطمأنينة على مستقبله، فهو يعلم جيداً أن هناك نظام سيقوم بمساءلة النظام ومحاسبته إن قصر أو أخطأ أو تورط في قضايا فساد، فالحاكم مؤتمن على قضايا البلد، وهو يعمل من أجل رفاهية وتنمية المواطن، وماليزيا استطاعت أن تخطوا خطوات جادة في تطبيق معايير الحكم الرشيد، وأنشأت هيئات وجمعيات مختصة في متابعة ذلك، وقامت بمساءلة ومحاسبة مئات المتهمين في السلك الحكومي في قضايا الفساد بعد أن قامت هيئة مكافحة الفساد في تحويلهم للمحاكم بتهم تتعلق بالفساد ويعتمد الحكم الراشد على مؤشرات عالمية موحدة يتم عن طريقها قياس مستوى تطبيقه في دول العالم، وسنقوم بالاطلاع على مدى الاهتمام وتطبيق هذه المؤشرات في ماليزيا

3 -2. 1 مسيرة التنمية بدولة ماليزيا

بعد أن حصلت ماليزيا على استقلالها في العام 1958م اتجهت إستراتيجية التنمية إلى الإحلال محل الواردات في مجال الصناعات الاستهلاكية والتي كانت تسيطر عليها الشركات الأجنبية قبل الاستقلال. إلا أن هذه الإستراتيجية لم تفلح في مجال التنمية المتواصلة نظراً لضيق السوق المحلي وضعف الطلب المحلي. ولم يكن لهذه الإستراتيجية أثرعلى الطلب وعلى العمالة أو وجود قيمة مضافة عالية. ان المرحلة الأولى بدأت في عقد السبعينات حيث اتجهت التنمية في ماليزيا للاعتماد على دور كبير للقطاع العام والبدء في التوجه التصديري في عمليات التصنيع• حيث بدأ التركيز على صناعة المكونات الإلكترونية. ولكن هذه الصناعات كانت كثيفة العمالة مما نتج منه تخفيض معدلات البطالة وحدوث تحسن في توزيع الدخول والثروات بين فئات المجتمع الماليزي

إن المرحلة الثانية شهدت الخمس سنوات الأولى من عقد الثمانينيات تنفيذ الخطة الماليزية الرابعة والتي ركزت على محورين هما: موجة جديدة من الصناعات التي تقوم بعمليات الإحلال محل الواردات والصناعات الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام. بينما الفترة الممتدة من منتصف الثمانينيات وحتى العام 2000م لتشمل المرحلة الثالثة حيث شهدت تنفيذ ثلاث خطط خماسية في ماليزيا. استهدفت تحقيق مجموعة من السياسات لتنشيط عمليات النمو الصناعي وتعميق التوجه التصديري في عمليات التصنيع وأيضاً تحديث البنية الأساسية

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

للاقتصاد الماليزي، وكذلك وجود مزيد من التعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار مجموعة بلدان كتلة –الأسيان- وأخيراً تطوير طبقة من رجال الأعمال الماليزيين من ذوي الأصول المالاوية[22].

3-2- 2 مظاهر تطبيق الحكم الراشد في ماليزيا

تعد ماليزيا انموذجا للتنمية الشاملة ، بالنسبة لدول العالم الثالث وتمتاز بخصوصيتها واهميتها، اذ نهضت في المجال الاقتصادي خلال الاربعة عقود الأخيرة واستطاعت التوفيق بين اتجاهين ألأول الاندماج في اقتصاديات العولمة والأخر: الاحتفاظ بنهج الاقتصاد الوطني فتحولت من بلد يعتمد على تصدير المواد الأولية البسيطة إلى اكبر الدول المصدرة للسلع والتقنية الصناعية في منطقة جنوب شرقي أسيا. وانتهجت سياسة توازن عرقي وسياسي دقيق في التعامل مع مكونات المجتمع، مما ساعدها على تجنب الصراعات والخلافات بينها ، واتبعت نظام حكم يحاول الجمع بين التنمية الاقتصادية الشاملة والسياسات الاقتصادية التي تعزز المشاركة العادلة لجميع الأعراق في ماليزيا.سنتطرق في هذا الجزء إلى مظاهر تطبيق الحكومة الماليزية لمعايير ومؤشرات الحكم الراشد وهذا من خلال النقاط التالية

- سيادة القانون

تعرف ماليزيا دستورا مكتوباً منذ فترة طويلة، ودستورها الحالي مستمد معظمه من الدستور السابق لاتحاد الملايو، وان كان تم تعديله بحيث يراعي الظروف الخاصة في كل من ساراواك وصباح اللتين التحقتا بالاتحاد في عام 1963 [23] ويعتبر الدستور هو القانون الأعلى للدولة والمجتمع، وبصفته هذه فهو الذي ينظم العلاقات القانونية التي تقوم عليها الدولة وجميع مؤسساتها وأجهزتها وكذلك الهيئات المدنية وحتى حياة المواطنين كأفراد بين الدستور- على شكل مبادئ عامة تطبق على الجميع – حقوق وواجبات المواطنين، وعلاقات المواطنين بالدولة، وسلطة هذه الأخيرة عليهم، ويحدد أيضاً صلاحيات وواجبات جميع مستويات السلطة والحكم، وكيفية تشكيلها وتحديدها

يكفل الدستور حق تنظيم الأحزاب والجمعيات والنقابات، ولكن يتم تقييد هذه الحقوق في الممارسة العملية بموجب قانون الأمن الداخلي والتشريعات الأمنية الإضافية التي تم تمريرها أثناء فترة تولى مهاتير الحكم، فضلاً عن أن الحكومة تسمح باحتجاز الأفراد من دون تهمة أو محاكمة لعامين متصلين، كما يسمح قانون الجمعيات للحكومة برفض تسجيل الجمعيات لأسباب سياسية، وتقيد القوانين النقابية النقابات بحصر عملها وربط كل نقابة بالصناعة الخاصة بها، كما تقوم بمنع الإضرابات في قائمة طويلة من الصناعات التي تعتبر ضرورية .وعلاوة على ذلك، تقوم الأحزاب الحاكمة والحكومة بممارسة الرقابة غير المباشرة على معظم وسائل الإعلام، واضعة أحزاب المعارضة وغيرها من منتقدي الحكومة في وضع صعب[24] من الناحية النظرية، يوجد قوانين في ماليزيا، ووجود القوانين يعزز مبادئ الحكم الراشدد من محاسبة ومساءلة، ولكن التطبيق ناقص حيث أن وجود قانون الأمن الداخلي يقيد الحريات مما يستدعي من الحكومة الماليزية والتشريعي من مراجعة هذا القانون وترك القضاء الماليزي هو المتصرف الوحيد في الأمور القضائية، وهذا يعزز من الحكم الراشد في ماليزيا .فضلاً عن أن القوانين الماليزية تمنع كل الأنشطة التي تسبب السخط ضد الحكومة أو ضد القضاء، أو ما يمكن أن يؤدي إلى حالة من السخط الاجتماعي أو الفوضى بين أعراق المجتمع وطوائفه، وهناك قوانين أخرى تمنع طلاب الجامعات والاتحادات النقابية من النشاطات السياسية، على أنه يجب ملاحظة أن السلطات لا تستخدم كافة القوانين بشكل دائم متعسف، ولكنها تلجأ إليها كلما رأت مصلحة[25] وحسب وجهة نظري، يجب على الحكومة الماليزية تعديل القوانين الخاصة بالأحزاب السياسية والنقابات وتركها للعمل بكل حرية، فالجميع معرض أن يخطئ، وجيد أن تتقبل الحكومة نقد الأحزاب السياسية والشارع الماليزي، فهذا من شأنه أن يعدل من مسار الحكومة وتقييم للذات أول بأول، وهذه الأحزاب تمثل شريحة من

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

المواطنين لا يمكن تجاهلهم، وهم مواطنون من حقهم أن يعبروا عن رايهم بكل حرية دون خوف، وممكن أن تجد قوانين بديله تنظم الأنشطة المعارضة للحكومة بطريقة سلمية، أو إنشاء لغة تفاهم وحوار متبادل كي يستطيع الجميع أن يعبر عن رأيه بدون مشاكل

- استقلال القضاء

تتألف السلطة القضائية الماليزية من المحكمة الفيدرالية، محكمة الاستئناف، المحكمة العليا في "صباح"، المحكمة العليا في "ساراواك"، والمحاكم التابعة لها، وللمحكمة الفيدرالية سلطة الفصل في صحة القوانين التي تصدر عن البرلمان أو الهيئات التشريعية للولايات، ولها أيضاً سلطة تحديد الاستئنافات المقدمة إليها من المحاكم العليا، في حين تختص الأخيرة بسلطة لها مراقبة الأحكام الصادرة عن المحاكم التابعة لها[26]وتعتبر المحكمة العليا أعلى جهة قضائية في ماليزيا، وتم عام 1994إنشاء محكمة منفصلة للاستئناف، وهذا بدوره يعزز دور السلطة القضائية في البلد، وعلى الرغم من أن هناك تنظيماً قضائياً جيداً في ماليزيا إلا أن استقلال القضاء مسألة محل شك، فالقضاة يتم الضغط عليهم بشكل واضح حتى أنه عندما يستنجد المواطنون بهذه المحاكم في رفع الضرر يفاجؤون برفض طلباتهم، فمثلا عندما قام ثمانية من المعتقلين السياسيين عام 1987م بتقديم طلبات لعرضهم على المحكمة العليا في كوالالمبو رفضت المحكمة العليا طلباتهم رغم أن كل ما كانوا يريدونه هو عرضهم على المحكمة لتحكم في مدى شرعية عملية القبض عليهم بموجب قانون الأمن الداخلي، كما رفضت محكمة التميز النظر في طلبات الاستئناف التي قدمها بعض هؤلاء الثمانية ضد قرار المحكمة العليا[27] وعلى الرغم من التطور الموجود في السلطة القضائية من تنظيم وقوانين، إلا أنها تفقد استقلاليتها عن طريق الضغط على القضاة من السلطة التنفيذية، ورغم محاولات الحكومة بنفي ذلك واثبات استقلالية القضاء بقضية المعارض أنور إبراهيم وتبرئته من القضية التي اتهم بها، ولضمان استقلالية القضاء يجب إنشاء هيئة مستقلة تشرف على تعيين القضاة بعيداً عن الضغوط الحاصلة من السلطة التنفيذية.ويطالب العديد من القضاة الماليزيين بإنشاء هيئة مستقلة لاختيار القضاة بما يعزز من استقلال القضاء ويمثل خطوة حقيقية على طريق الإصلاح السياسي، وفي محاولة منها لمعالجة كافة التخوفات الخاصة بجوانب معينة في عمل السلطة القضائية، حيث تم إنشاء لجنة تحقيق ملكية للنظر في تلك الادعاءات ومن قبيل الشفافية تم تعميم النتائج التي خلصت إليها هذه اللجنة، ومن الجدير بالذكر أنه تم تدعيم سياسات تعيين قضاة المحاكم الجزئية وقضاة المحاكم الجنائية لضمان توافر مستوى رفيع من الكفاءة والأهلية، فضلاً عن تطبيق برامج تدريبية فعالة للتصدي للتحديات التي تواجه نظام العدالة[28]

- حرية الصحافة

إن حرية وسائل الإعلام والصحافة خاصة مكفولة دستورياً غير أن هناك إجراءات عديدة تم اتباعها للحد من هذه الحرية على المستوى العملي، فمثلاً قام مجلس العمليات الوطني في مايو 1969 م باتخاذ إجراءات شديدة ضد أي نقد يثار في وسائل الإعلام، كما تم تحديد موضوعات معينة يحظر مناقشتها أمام البرلمان أو الشعب بالإضافة إلى ذلك فمن الممكن أن يتم القبض على الصحفيين بموجب قانون الأمن الداخلي (ISI) بمجرد الشك في تأييدهم- فيما يكتبونه -للشيوعيين أو حتى تعاطفهم معهم[29] وهناك أيضا ما يعرف بقانون الأسرار الرسمية(OSI)والذي يتيح للسلطات القبض على الصحفيين لو أدينوا بتلقي أو نشر معلومات خاصة بالحكومة، وبموجب هذا القانون تم القبض على رئيس مكتب مجلة Times ومراسل جريدة New Straits بحجة تلقيهما معلومات خاصة بالشؤون الحكومية، وايقاف ثلاث جرائد أخرى عام1987م بحجة نشر مواد تضر بالنظام العام والأمن القومي، ثم تم التضييق من خلال تشريع جديد يعطي للحكومة حرية تصرف مطلقة فيما يتعلق بمنع إصدار أي مطبوعة قد تؤدي إلى ازعاج الرأي العام، وكان قد اعتقل رئيس جريدة دينية بتهمة إثارة الاضطرابات بين المسلمين، وكذلك في 1991قيدت حرية جريدتين معارضتين[30]

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

➢ مكافحة الفساد

إن لتكوين هيئة خاصة لمكافحة الفساد أمر جيد، فهنا يشعر الجميع أن هناك رقابة عامة على تصرفاتهم وبذلك الجميع يحاول أن يبتعد عن الفساد أو الشبهات التي تتعلق بذلك، ولكن أرى أن إتباع الهيئة لمكتب رئيس الوزراء يؤدي إلى التحكم فيها من قبل رئيس الوزراء، ويقلل من قوتها في بعض القضايا، بل ممكن أن تكون موجهة في بعض الأحيان، فلو كانت هيئة مستقلة بشكل تام لكانت أقوى فالفساد يقف عائق أمام التقدم، فهو الذي ينهب خيرات البلد لصالح فئة قليلة، ويتضح أن ماليزيا إن أرادت أن تسارع في الوصول للتنمية الشاملة التي تصل بها للدول المتقدمة، يجب أن تضاعف جهودها في مكافحة الفساد، عن طريق:

1- إنشاء هيئات مستقلة لمكافحة الفساد.

2- إنشاء لجان رقابة عامة لمتابعة المؤسسات والتشجيع على الرقابة الذاتية.

3- تشجيع المواطنين للتبليغ عن قضايا الفساد، وحمايتهم.

4- تشديد العقوبات المتعلقة بقضايا الفساد.

5- تأليف منهج لنظام النزاهة يتم تدريسه في المراحل الأساسية من التعليم لتصبح ثقافة عامة.

يقول محمد مهاتير في موسوعته: (لدينا مثل كل الأمم نقاط ضعف كثيرة جدا، فشعبنا ليس خلاقا ومبدعا بدرجة كافية، وتدريبه وتشغيله متدني المستوى يجب أن نكافح المحسوبية ويجب مكافحة الفساد، والقضاء عليه يجب تطوير حكوماتنا ودولنا ومؤسساتنا ويجب أن نكون أكثر شفافية وصدقا ليس فقط مع المستثمرين الأجانب وأصحاب البنوك الأجنبية الذين يريدون أن يجعلوا عالمنا يناسب احتياجاتهم ورغباتهم، نريد الشفافية والصدق مع حكوماتنا أيضا ومع المستثمرين المحليين و البنوك ومع شعبنا إن جدول أعمال التقدم والتطور طويل جدا)[31]

➢ التعددية الحزبية

يطلق مصطلح التعددية الحزبية على النظام السياسي الذي يسمح بقيام أحزاب عدة كما يتيح قدرا واسعا للقوى السياسية كلها في البلاد لتعبر عن مواقفها وأهدافها، فقد شهدت ماليزيا تعددية حزبية، وإن كان يرى البعض أنها تعددية شكلية، فجبهة الأمنو وحدها تضم 14 حزب تتنوع فى تمثيلها بين المالاى والصينيين والهنود، ويمكن ارجاع التعددية الحزبية فى ماليزيا إلى التعددية العرقية والتى حتمت ضرورة وجود تعدد حزبى للتعايش بين كافة العرقيات[32] . ولا يقتصر الأمر على الحزب أو الجبهة الحاكمة، بل يوجد 29 حزب سياسى مسجل لدى هيئة الانتخابات الماليزية، ومن أهم الأحزاب المعارضة (الحزب الاسلامى الماليزى والمعروف باسم (PAS)، وهو حزب يدعو إلى اقامة دولة اسلامية فى ماليزيا [33] ، حزب التحرك الديمقراطى (DAP) وهو يدعو إلى إقامة دولة ماليزية قائمة على المبادىء الديمقراطية والاشتراكية والحفاظ على الحريات[34]. والحزب المعارض الثالث هو حزب العدالة الشعبية وهو الذى تأسس إثر إقالة واعتقال أنور إبراهيم نائب رئيس الوزراء السابق)، وهذه الأحزاب الثلاثة تكون جبهة المعارضة.

ولكى تضمن جبهة الأمنو فوزها فى الانتخابات وسيطرتها على الحياة السياسية الماليزية، تم اللجوء إلى نظام انتخابى يعتمد نظام الأكثرية العددية البسيطة للفوز فى الدوائر الانتخابية، بحيث يفوز عن كل دائرة مرشح واحد وهو الذى حصل على أعلى الأصوات وهو ما يجعل من الصعوبة بمكان فوز مرشحى أحزاب المعارضة على مرشحى تحالف الأمنو المكون من 14 حزب، وعلى الرغم من عيوب هذا النظام الانتخابى فإنه يؤدى بشكل أو بأخر إلى الاستقرار السياسى، حيث يعطى الفرصة للحزب الفائز لتنفيذ برامجه بعيداً عن اشتراطات وتعطيلات الأحزاب الصغيرة [35]

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

فالتعددية الحزبية في ماليزيا تتميز بالتعايش السلمي والأمن والاحترام المتبادل بين أطراف المعادلة السياسية وهي النتيجة الطبيعية لانتشار الثقافة التعددية السياسية يدل هذا العدد الكبير من الأحزاب السياسية الموجودة في ماليزيا إلى حجم التعددية الحزبية الواسع في ماليزيا على الرغم من وجود قانون الأمن الداخلي الذي يقيد حقوق العمل، ولذلك فيجب العمل على حرية إنشاء تنظيمات سياسية مع ضبطها بما يتناسب مع المصلحة العامة.

➢ المنافسة الانتخابية

تعقد في ماليزيا كل خمس سنوات انتخابات ديمقراطية حرة، لانتخاب أعضاء مجلس النواب الماليزي، لانتخاب مجالس الولايات، وتتم الانتخابات عل أساس حزبي، وعادة ما تتم وفق درجة نزاهة معقولة، لكنها لا تخلو أحياناً من الاتهامات باستخدام المال السياسي أو أصوات الموتى التي دائماً ما تتهم الأحزاب بعضها البعض لتبرر هزيمتها، وبشكل عام تتميز الانتخابات بانها تحدث بشكل منتظم في مواعيدها، كما أنها تتميز بالهدوء النسبي والسلاسة، ثم إن تقبل الأطراف المختلفة للنتائج أو الاعتراض عليها لا يؤثر على الأغلب على النتائج العامة للانتخابات ولكن تغير الوضع مع الانتخابات التي جرت في 2008، والتي أطلق البعض عليها التسونامي السياسي الذي هز ماليزيا، حيث فازت الجبهة الوطنية بـ 51 في المئة من الأصوات فقط و63.5 في المئة من عدد المقاعد – وهو أقل من أغلبية الثلثين والذي كان من شأنه أن يسمح لهم لتعديل الدستور وفقاً للقانون، وفازت أحزاب المعارضة بمجموع 82 مقعدا من 222 أ 36٪

وسيطرت على خمس من ولايات ماليزيا الـ 13 وشكلت بعد الانتخابات ائتلافا يسمى بالتحالف الشعبي، وبعد أشهر من النضال عمل الأعضاء المنتخبون حديثا في البرلمان على تشكيل الحكومة، حيث تنحى عبدالله بدوى عن منصبه كزعيم للأمنو وكرئيس الوزراء وخلفه نائبه نجيب رزاق فهذا التغير الحاصل بين انتخابات عامي 2004و 2008مؤشر واضح على التطور الحاصل في قوة المنافسة الانتخابية، وتغير المعادلة السياسية، وهذا التنافس من شأنه أن يقوى النظام السياسي بما يعود بالنفع العام على المواطن والدولة.

➢ حقوق الإنسان

يعد حقوق الإنسان مؤشر تعتمد عليه الدولة لتعزيز سلطتها للوصول للحكم الرشيد ماليزيا عضو فى العديد من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان وعضوه فى عديد من الاتفاقيات فى هذا المجال أيضاً، وفى هذا الاطار تعمل ماليزيا على احترام حقوق الانسان وتعزيزها ومن جهودها فى هذا المجال، فقد تم انشاء اللجنة الوطنية الماليزية عام 1999، وهى اللجنة التى خولت لها السلطة للتحقيق فى الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان المذكوره فى الباب الثانى من الدستور الماليزى. وتم تكليف الولايات بالعمل على رفع الوعى الثقافى. كما سنت ماليزيا قانون الطفولة عام 2001 لكفالة رفاهة الطفل وحمايته واعاده تأهيله بغض المظر عن عرقه أو دينه. كما أنه فى عام 2004 تم انشاء اللجنة الحكومية المعنية بالمساواة بين الرجل والمرأة، وفى 2008/4/8 وقعت ماليزيا اتفاقية حقوق الأشخاص ذوى الاعاقة لحمايتهم وإعادة تأهيلهم والنهوض بهم. [36]

ولكن هذا لا ينفى وجود خروقات لحقوق الانسان، فيُذكر أن قانون التدابير الخاصة بالجرائم الأمنية الذي حل محل قانون الأمن الداخلي في ماليزيا، لا يلبي المعايير الدولية المرعية في مجال حقوق الإنسان. فمن بين جملة أمور أخرى، يبيح هذا القانون احتجاز الأشخاص دون إسناد التهم إليهم، أو إحالتهم إلى المحاكم لمدة تصل إلى 28 يوماً، ويخول الشرطة احتجاز المشتبه بهم بمعزل عن العالم الخارجي لمدة 48 ساعة، مما يزيد من خطورة تعرضهم للتعذيب. وبالرغم من أن القانون الجديد ينص على السماح للمحتجزين الاتصال بمحامي بعد 48 ساعة، فلا زالت الشرطة تصر على حرمان محمد حلمي حاسم من الاتصال بمحاميْه بعد

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مرور ثمانية أيام على اعتقاله .[37] فضلاً عن أنه في السنوات الأخيرة، عمدت ماليزيا إلى زيادة عدد الجرائم التي يُعاقَب عليها بالضرب بالخيزران إلى أكثر من 60 جريمة. ومنذ عام 2002، عندما جعل البرلمان الانتهاكات المتعلقة بالهجرة، من قبيل دخول البلاد بصورة غير مشروعة، مشمولة بعقوبة الضرب بالخيزران، تعرَّض عشرات الآلاف من اللاجئين والعمال المهاجرين للضرب بالخيزران. ففي السجون الماليزية يقوم أفراد شرطة مدربون خصيصاً على عملية الضرب بالخيزران بتمزيق أجساد الضحايا بخيزرانة طولها متر يمسكها الشرطي بكلتا يديه ويهوي بها على جسد الضحية بسرعة عالية. وتشق الخيزرانة جلد الضحية العاري وتعجن النسيج الدهني أسفله وتترك آثاراً تمتد إلى ألياف العضلات. ويكون الألم الناجم عن الضرب مبرحاً إلى حد أن الضحية غالباً ما يفقد الوعي .[38]

بالنسبة لتجربة التنمية في ماليزيا ومدى ارتباطها بالإسلام ، يتذكر الدسوقي أن فكر رئيس الوزراء الماليزي يقوم على حقيقة أن النظام الإسلامي ليس له نموذج للتنمية ، ولكن في الإسلام هناك مجموعة. من القيم والأخلاق التي يمكن استخدامها لترشيد النظام الرأسمالي. مثل حث المسلمين على العمل والكمال والمساواة والعدالة والتكافل الاجتماعي. مع الأخذ في الاعتبار أن شخصية رئيس الوزراء الماليزي ، مهاتير محمد ، هي من الشخصيات النادرة ذات الحس السياسي الفريد بالوطنية والوعي بالأوضاع السياسية العالمية. ومع ذلك نجد أن ماليزيا كانت فريدة من نوعها في بعض التطبيقات الإسلامية في المجال الاقتصادي من وجود شركات تأمين تعمل وفق المنهج الإسلامي ووجود بعض الآليات في سوق المال التي تعمل وفق المنهج الإسلامي ، وكذلك وجود جامعة إسلامية متطورة في ماليزيا تتفاعل مع متطلبات العصر ويخدم قضايا التنمية. كما تنفرد ماليزيا بوجود صندوق الحج الذي يقوم على توفير مدخرات الأفراد المشاركين فيه في سن مبكرة ، حتى يتمكن هؤلاء الأفراد من أداء فريضة الحج عند بلوغهم سن معينة ، ولا شك في ذلك يتم استخدام هذه الأموال في استخدامها في عمليات التنمية لأنها إلى حد ما مدخرات طويلة الأجل. يضيف دسوقي أن انفصال سنغافورة كان حافزًا للملاويين لإثبات أنفسهم والاهتمام بالتنمية.

- أما بالنسبة للملاحظات على تجربة التنمية الماليزية ، فيرى الدسوقي أن هناك نقطتين رئيسيتين تشوبهما التجربة الماليزية ، وهما ارتفاع معدلات الاستيراد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ، والأخرى ارتفاع نسبة الدخل الأجنبي المباشر. الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي. الأمر الذي قد يعرض التجربة لوجود مؤثرات خارجية تجعل الاقتصاد الماليزي يتأثر بها سلبًا[39].

3 . 2 . 3: العوامل و الآليات التي ساعدت على نجاح تطبيق الحكم الراشد في ماليزيا

1.المناخ السياسي لدولة ماليزيا يمثل حالة خاصة بين جيرانها، بل بين الكثير من الدول النامية، حيث يتميز بتهيئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الاقتصادية. و ذلك أن ماليزيا لم تتعرض لاستيلاء العسكريين على السلطة.

2. يتم دائمًا اتخاذ القرارات من خلال المفاوضات الجارية بين الأحزاب السياسية على أساس الانتماءات العرقية ، مما جعل سياسة ماليزيا توصف بأنها ديمقراطية في جميع الحالات.

3. تنتهج ماليزيا سياسة واضحة ضد التفجيرات النووية ، وقد أظهرت ذلك في معارضتها الشديدة للتجارب النووية الفرنسية ، وحملتها التي أسفرت عن توقيع الدول العشر في جنوب شرق آسيا المشاركة في "مجموعة آسيان" في عام 1995 م. بشأن وثيقة إعلان جنوب

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. وقد ساعد ذلك في توجيه التمويل المتاح للتنمية في المقام الأول بدلاً من الإنفاق على التسلح وأسلحة الدمار الشامل.

4. رفضت الحكومة الماليزية خفض المصروفات المخصصة لمشاريع البنية التحتية ، والتي هي طريق الاقتصاد إلى النمو المستقر في السنوات المقبلة. لذلك ، ارتفع ترتيب ماليزيا لتصبح من بين أفضل خمس دول اقتصادية في العالم من حيث القوة الاقتصادية المحلية.

5. اتبعت ماليزيا استراتيجية تعتمد إلى حد كبير على الذات بالاعتماد على السكان الأصليين للبلاد ، الذين يمثلون الأغلبية المسلمة.

6. اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي ، من خلال تحسين الظروف المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين ، سواء كانوا من السكان الأصليين أو المهاجرين المسلمين الذين ترحب السلطات بإعادة توطينهم

7. اعتمدت ماليزيا بشكل كبير على الموارد الداخلية لتوفير رأس المال اللازم لتمويل الاستثمارات ، حيث زاد إجمالي المدخرات المحلية بنسبة 40٪ بين عامي 1970 و 1993 ، وزاد إجمالي الاستثمار المحلي بنسبة 50٪ خلال نفس الفترة. في رأي د. قال محمود عبد الفاضل ، أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة ، إنه في الوقت الذي يعاني فيه العالم النامي من مثلث المرض والفقر والجهل ، كان لماليزيا ثالوث آخر دفعها إلى التنمية منذ بداية الثمانينيات ، وهو هو مثلث النمو والتحديث والتصنيع. باعتبار هذه القضايا الثلاث أوليات اقتصادية وطنية، كما تم التركيز على مفهوم <ماليزيا كشراكة> كما لو كانت شركة أعمال تجمع بين القطاع العام والخاص من ناحية وشراكة تجمع بين الأعراق والفئات الاجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الماليزي من ناحية أخرى..[40].

يقول محمد مهاتير:(لقد كانت رؤية عام 2020 هي الرؤية التي يريدها شعبنا من أعماق قلبه وهي تنسجم وتتوافق مع أفضل تقاليد طريقة حياتنا بعينها نحن الماليزيين ... فحلت الكثير من قضايا التي لم تحل ... ونقلت افاق تفكير امتنا من مراعي الماشية قليلة الإنتاج إلى صنع مستقبل أكثر إشراقا ... و أوضحت بكل جلاء ما كنا نحتاج فعله في جيلنا الثاني كبلد مستقل حتى يصبح الجيل الحالي أخر أجيال الماليزيين الذي يعيش في مجتمع يسمى ناميا ويصبح قبل نهاية عام 2012 بلدا متقدما تقدما تاما)[41]

3 .3 نماذج السياسات الرشيدة المطبقة

3 . 3 -1 تطبيق العولمة

لقد استفادت ماليزيا من الانفتاح الكبير على العالم الخارجي من خلال اندماجها في اقتصادات العولمة وحافظت في الوقت نفسه على ركائز تنمية اقتصادها. نرى مظاهر التقدم بوضوح من خلال تحول بلد يعتمد بشكل أساسي على الزراعة إلى بلد يمثل مصدرًا للسلع الصناعية والتقنية ، لا سيما في الصناعات الكهربائية والإلكترونية ، واحتلت ماليزيا المرتبة التاسعة قبل إيطاليا والسويد نظرًا لنجاحها الناجح للغاية في التعامل مع الأزمة الاقتصادية لعام 1997 التي واجهت دول جنوب شرق آسيا ككل أفضل دليل على ذلك بلتنفيذ خطة طوارئ لمكافحة هروب رأس المال الأجنبي وإدخال العملات الأجنبية. يخرج من أزمته المالية في غضون عامين[42] .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

3 . 3 . 2 الاصلاح السياسي

تقوم السياسة على ركيزتين أساسيتين: القضاء على الفقر وإعادة هيكلة المجتمع. وبالتالي ، كان التوزيع العادل للثروة وتكافؤ الفرص في التعليم والصحة والعمالة من بين أولويات السياسة الجديدة .بعد سنوات من تنفيذ سياسة التطوير الإصلاحي هذه ، حققت ماليزيا المزيد من الاستقرار والازدهار ، واختفت التوترات العرقية ، وانتشرت العدالة في جميع أنحاء البلاد ، والمعيار الأول ليس اللون أو اللغة أو العرق ، ولكن العلم والعمل والولاء للوطن الأم .

حقق برنامج التطوير الإصلاحي نتائج فاقت التوقعات ، لأن نسب الثروة لدى الطبقة الفقيرة في ماليزيا ارتفعت من 4٪ عام 1970 إلى 20٪ عام 1997 ، ونما الناتج القومي ونما الاقتصاد. ارتفع دخل الفرد من 1141 رينجت (العملة الماليزية) في عام 1970 إلى 12102 رينجت. في عام 1997 ، في الوقت نفسه ، انخفض معدل البطالة من 50٪ إلى 6. 8٪. اليوم ، سعر صرف الرينجت الماليزي مقابل الولايات المتحدة. ذلك. كان الدولار 4. 22 . .

3 . 3 . 3 البنى التحتية والاستثمار

ركزت النهضة الماليزية على بناء الإنسان والاستثمار فيه على أساس كونه الثروة الحقيقية والمحرك الرئيسي لأي نهضة اقتصادية وعلمية ، وكانت النتيجة ولادة جديدة صرحت العالم وأثريت الناس التواقين للتغيير. كان الإبداع والابتكار ، وبالتالي التعليم والبحث العلمي ، على رأس أولويات الحكومة. تم بناء المدارس والجامعات ومراكز التدريب والبحث ، وتم تخصيص معظم ميزانية الدولة لتحقيق أهداف البرنامج التعليمي ، والتي تضمنت أيضًا تطوير البحث العلمي وإرسال عشرات الآلاف من الشباب الماليزيين للدراسة في جامعات أجنبية رائدة ، خاصة في اليابان .

وكانت النتيجة سريعة وناجحة ، مع ارتفاع ماليزيا في مصاف الدول المتقدمة في آسيا ، ووفقًا لوزارة التعليم العالي ، يوجد الآن أكثر من 1134134 طالبًا مسجلين في الدراسات العليا وحوالي 100000 طالب دولي ، وعدد الجامعات 49 جامعة كبرى و 23 جامعة و 411 كلية ، بما في ذلك ست جامعات دولية من المملكة المتحدة وأستراليا وكندا والهند .

تبنت ماليزيا سياسة التعليم العالي التي تمر بمرحلة انتقالية في أواخر التسعينيات ، حيث واجه الطلاب الماليزيون تحديات مالية لإكمال دراستهم في الخارج بسبب تدهور العملة الماليزية الناتج عن الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997 ، وما إلى ذلك مع ارتفاع الرسوم الدراسية في الخارج ترشيد الإنفاق والمساعدات الطلابية ، وذلك بفتح فروع لجامعات عالمية في أستراليا والمملكة المتحدة والدول.

3 . 3 . 4 تطوير التصنيع الالكتروني

يمكن تقسيم قطاع صناعة الإلكترونيات إلى أربعة أقسام ، وهي: المكونات الإلكترونية ، والإلكترونيات الصناعية ، والإلكترونيات الاستهلاكية ، والمنتجات الكهربائية ، لأن صناعة الكهرباء والإلكترونيات ظهرت في ماليزيا عام 1960 مع أول عمليات تصنيع الإضاءة هنا. من خلال Indac ، وفي العقود الأخيرة ، نمت لتصبح واحدة من أهم نقاط القوة في المنتجات العالمية .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

بلغت قيمة صادرات ماليزيا من المنتجات الإلكترونية والكهربائية 20 مليار رينجت منذ بداية عام 2014 ، بنسبة 32. 1٪ من صادرات السلع التي تصدرها ماليزيا ، بزيادة قدرها 14. 6٪ عن العام الماضي إلى وجهات متعددة. وتأتي الصين على رأس قائمة الدول الرئيسية التي تصدر ماليزيا إليها منتجاتها الإلكترونية والكهربائية بأكثر من 31 مليار رينجت ، تليها الولايات المتحدة ، 24. 7 مليار رينجت ، سنغافورة ، 24. 1 مليار رينجت ، الاتحاد الأوروبي. وهونج كونج 17. 4 مليار رينجت واليابان 12. 4 مليار رينجت وتايوان .

تعد الصناعات الماليزية بأشكالها المختلفة من أهم ركائز الاقتصاد الماليزي ، وسجلت المنتجات الماليزية المصدرة كل عام زيادة مستمرة ، لأن النسبة منذ بداية العام الحالي بلغت 6. 2٪. مقارنة بالفترة نفسها من عام 2013. بلغت 4. 2٪ ، مما أدى إلى إجمالي تجارة ماليزيا ، وبلغت القيمة 715 مليار رينجت ، وسجلت الصادرات زيادة بنسبة 12. 5٪ بسبب زيادة الطلب على المنتجات الماليزية .

من بين الصناعات التي تعتبر ركيزة مهمة لدخل الأعمال في ماليزيا ، صناعة الإلكترونيات والأجهزة الكهربائية ، والتي تعتبر واحدة من الصناعات الرئيسية بمساهمة قدرها 24. 5 ٪ في الناتج المحلي الإجمالي.

3 . 3 . 5 الصناعات التحويلية

تدعم الحكومة الشركات الماليزية بمساعدة سخية في زيادة تطوير أنشطتها التصنيعية ، وزيادة أنشطة البحث والتطوير الخاصة بها وتطوير دوائر كاملة من صناعات الإلكترونيات والكهرباء حيث يعتبر هذان القطاعان المحرك الرئيسي للاقتصاد الماليزي ويساهم فيه. لنمو الناتج المحلي الإجمالي والعائد على الاستثمار الأجنبي وليس مجرد استيعاب الموظفين في الأقسام المختلفة. يُنظر إليه على أنه عامل اقتصادي أساسي ويساهم في التقدم الصناعي والتكنولوجي لماليزيا نحو البلدان ذات الدخل المرتفع من خلال التركيز على الجودة والنشاط الصناعي التحويلي الذي يعد من الصناعات عالية النمو. يمكن للشركات الماليزية العاملة في هذا القطاع تطوير مهاراتها وقدراتها في الإنتاج والتجميع وإعادة التدوير بشكل كبير. مصمم في أجزاء أصغر من هذا القطاع ، مثل المكونات والأجزاء الإلكترونية ، والإلكترونيات الصناعية ، والإلكترونيات الاستهلاكية[43]

تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001م [44]:. كان التقرير كالتالي

- صادرات عالية ومتوسطة التقنية كنسبة من إجمالي صادرات السلع 67.4%.
- معدل الأمية بين البالغين (النسبة المئوية لمن تبلغ أعمارهم 15 سنة أو أكثر) 13 % في العام 1999م.
- ترتيب ماليزيا في دليل التنمية البشرية لعام 2001 م هو <65> (التقرير يشمل <162> دولة من دول العالم).
- عدد السكان في العام 1999م هو 21.8 مليون نسمه.
- المساحة الكلية 329749كم / مربع.
- سكان يستخدمون إمكانيات ملائمة من الصرف الصحي 98% في العام 1999م.
- سكان يستخدمون مصادر مياه محسَّنة النسبة المئوية 95 % في العام 1999م.
- الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من الناتج القومي 4.9 % خلال الفترة 95 . 1997م.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- الإنفاق على التعليم كنسبة من مجموع الإنفاق الحكومي 15.4 % خلال الفترة من 95-1997.
- الناتج المحلي الإجمالي في العام 1999م هو 79 مليار دولار.
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العام 1999م هو 8209 دولار.
- صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي 122% الإجمالي في العام 1999م.
- واردات السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي 97% في العام 1999م.

مما سبق يمكن القول أن نجاح التجربة الماليزية ، القائمة على وجود قادة في التفكير التنموي ، مكنها من تحقيق المستوى الرفيع من التطور الذي اتسم واستند إلى قيم الإسلام النبيلة ، وجعلها طبيعة يومية للتجارة ، وهو ما حثها على التقدم داخليا وخارجيا ، وفقا للقيم الآسيوية ، بحيث يصبح النموذج الاقتصادي الماليزي نموذجا يشير إليه بالبنان على غرار نموذج التنمية اليابانية.

وهكذا ، تمكنت ماليزيا في غضون سنوات قليلة من الانتقال من بلد متخلف يعيش فيه معظم سكانه في الغابات حياة بدائية إلى دولة حديثة ذات بنية تحتية قوية واقتصاد مزدهر وتعليم متطور

4 الخاتمة

الخلاصة أن ماليزيا ، الدولة الواقعة فى جنوب شرق آسيا والتي عانت من اضطرابات عرقية عنيفة بين مواطنيها ، استطاعت أن تخلق من نفسها معجزة على الصعيد ألاقتصادي فيمكن القول على أنها تجربة ناجحة وأنها تجربة اتفقت إلى مدى بعيد مع مبادئ الحكم ألراشد فقد اهتمت ماليزيا بتحقيق التنمية الشاملة قي كل من المجالات الاقتصادية والاجتماعية ففي مجال التنمية المادية عملت ماليزيا على تحقيق العدالة بين المناطق ، بحيث لا يتم تنمية منطقة على حساب أخري فازدهرت مشروعات البنية الأساسية في كل الولايات ، كما اهتمت بتنمية النشاطات الاقتصادية جميعها ، كما اتفقت التنمية الماليزية مع المبدأ الإسلامي الذي يجعل الإنسان محور النشاط التنموي وأدته فأكدت تمسكها بالقيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية والمساواة ألاقتصادية ، فنجحت في تحسين مستويات معيشة الأغلبية العظمى من أفراد الشعب كماً ونوعاً ، وخصوصاً مع ارتفاع متوسط الدخل الفردي.كذلك انتهجت ماليزيا إستراتيجية الاعتماد على الذات في الاضطلاع بالعبء ألتنموي سواء البشري أو ألتمويلي حيث عملت على حشد المدخرات المحلية اللازمة لاستغلال الموارد الإلهية المتاحة. أيضاً اهتمت ماليزيا بتجربة تحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري ألإسلامي سواء كان من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم . بالإضافة الى طبيعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي في ماليزيا تتم من خلال القنوات الديمقراطية للشورى المتمثلة في الأحزاب الماليزية المتعددة التي توفر أوسع مشاركة ممكنة للناس في مناقشة جميع القضايا المتعلقة بالمصلحة العامة، ومتابعة السلطة التنفيذية في تطبيقها الجاد لجميع السياسات التي يتم الموافقة عليها

كما يمكن القول ان الحكم الراشد هو نظام أو شكل من أشكال الحكم يعزز حقوق الإنسان ويدافع عنها ، ويقوم على توسيع قدرات الناس وتنويع خياراتهم وحرياتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ويجب أن يؤدي إلى تحقيق اهتمامات ومطالب الشعوب خصوصا الاستقرار السياسي والأمن المجتمعي

و كإجابة عامة حول فرضيات هذا الموضوع يمكن القول بان للحكم الراشد دورا اساسيا في تحقيق التنمية بمختلف انواعها داخل الدولة. فاعتماد الدولة على معايير الحكم الراشد وتطبيقها يبعث الكثير من الراحة في نفوس المواطنين نتيجة الاستغلال الامثل والرشيد للموارد الطبيعية والبشرية فالتنمية بجميع اشكالها لا يمكن أن تتحقق إلا في بيئة يسودها العدل وتطبيق القانون و الرؤية الإستراتيجية الواضحة بالإضافة إلى المساواة و مكافحة الفساد

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

قائمة الهوامش

[1] عبد الحميد الزيات، التنمية السياسية، ج 2، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ص 158.

[2]) يسرى مصطفى، " حول مفهوم الحكم الجيد"، على الرابط

http://www.bing.com/search?q=%D9%8A%D8%B3%D8%B1%D9%89+%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89%D8%8C+%22+%D8%AD%D9%88%D9%84+%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85+%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%85+%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%AF%22%D8%8C+&pc=MOZI&form=MOZTSB

تم الدخول 20 19 2020 11 10

[3]) الأخضر عزي و جلطي غالم ، 2005"قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، 2005، نقلا عن موقع المجلة:

http://www.uluminsania.com 20 19 2020 11 10:

[4]) المرجع نفسه، ص 16.

[5]) حسن كريم ،2004 مفهوم الحكم الصالح ، في كتاب إسماعيل الشطي(وآخرون)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص97 .

[6] لبابة لبابة الفضل عبد الحميد، 2010 مقومات الحكم الراشد الخرطوم،معهد دراسة الإدارة العامة والحكم الاتحادي،ص.ص.63-64

[7]) المرجع نفسه، ص97 .

[8]) James ROSENAU, Globalization and governance. governance. Blesk for suslsbution , in site: http://www.fes.sle/apg/online.2003/ ARTRO.

[9]) حسن كريم ،مرجع سابق ، ص97 .

[10]) درغوم أسماء، البعد البيئي في الأمن الإنساني –مقاربة معرفية-،(مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة ..... ، جوان 2008- 2009)، ص97 .

[11]) حسن كريم، مرجع سبق ذكره، ص97.

[12]. حيدر إبراهيم علي،1985 إستراتيجية التنمية الريفية في دول الخليج العربي ، حالة دولة الأمارات العربية المتحدة ، الكويت مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 44 ،،ص 80

[13]. مصطفى حسن علي،1983 نقد مفاهيم المنظمات الدولية للتنمية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، بيروت مجلة دراسات عربية،العدد 6، دار الطليعة للطباعة ، ص 11.

[14].خزعل مهدي جاسم ، (العوامل الأستراتيجية في التنمية الاقتصادية، تجارب الدول الصناعية والدول النامية المصنعة حديثا)، مجلة النفط والتنمية، العدد 2، بغداد، 1990،ص 54.

[15]. رمزي زكي، 1987 التاريخ النقدي للتخلف ، الكويت سلسلة عالم المعرفة 118 ، ص 306.

[16]. مصطفى حسن علي، نقد مفاهيم المنظمات الدولية للتنمية ، مرجع سابق ، ص 23.

[17]فارس رشيد البياتي ،2008 التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي ، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد ، -عمان - ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ص70..

[18]مقال منشور على الرابط

https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9 12 11 2020 :10\01

[19] نادية فاضل عباسي فضلي ،2010 » التجربة التنموية في ماليزيا من العام ،2000-2010 «مجلة دراسات دولية ، العدد 54.،ص 162

[20] الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار مجلس حقوق الإنسان –ماليزيا - ، تقرير وطني مقدم لمجلس حقوق الإنسان ، فيفري ، 2009 ص .02 .

[21] رامي فوزى، دور الدولة الماليزية فى التنمية، فى د.جابر عوض (محرر)، دور الدولة بين الاستمرارية والتغير فى الخبرة الآسيوية، ، ص ص276-277.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

[22] ماليزيا_وتجربتها_الاقتصادية على الرابط https://m.marefa.org/ 20 11 2020 11: 10

[23] سليم، محمد، وسعد، نيفين 1997 العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، مصر، مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،ص 329

[24] ايمان، احمد الدور الإنمائي للدولة في ماليزيا خلال الفترة من 1991- 2010
http://www.ahewar.org 20 11 2020 11: 10

[25] محسن، صالح 2008 النهوض الماليزي قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي،ط1،ع الإمارات العربية المتحدة ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص ،136

[26] ايمان، احمد مرجع سابق

[27] سليم، محمد، وسعد، نيفينالعلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.، 1997ص343

[29] سليم، محمد، وسعد، مرجع سابق ص 329

[30] سليم، محمد، وسعد، نقس المرجع ص ص 330-331

[31] ماحاضير بن محمد ، 2004 موسوعة ماحاضير بن محمد رئيس وزراء ماليزيا 10 مجلدات المجلد الثامن كوالالمبور دار الفكر ،ص35

[32] Malaysia Comparative National Systems,p5, 19/11/2009,available on the following link:
http://www.mitchellorenstein.com/wp-content/uploads/2012/07/Malaysia.pdf

[33] الموقع الرسمي للحزب الاسلامي بماليزيا: http://www.pas.org.my 20 19 2020 11: 10

[34] الموقع الرسمي لحزب الديمقراطي :على الرابط http://dapmalaysia.org/newenglish/au_theparty.htm 20 19 2020 11: 10

[35] د.هدى ميتكيس،2010 الاصلاح السياسي في ماليزيا، ،مصر جامعة القاهرة،برنامج الدراسات الماليزية، ص ص 58-59.

[36] د.هدى ميتكيس، الاصلاح السياسي في ماليزيا، مرجع سبق ذكره، ص ص62-66

[37] الموقع الرسمي لمنظمة العفو الدولية، على الرابط-http://www.amnesty.org/ar/library/asset/ASA28/001/2013/ar/67884b75
2965 -40f6-9014-415057aebc10/asa280012013ar.html 20 19 2020 11: 10

[38] إيمان فخري احمد الدور الانمائي للدولة في ماليزيا خلال الفترة من (1991-2010)
على الرابط-http://www.amnesty.org/ar/library/asset/ASA28/001/2013/ar/67884b75-2965 -40f6-9014
415057aebc10/asa280012013ar.html 20 19 2020 11: 10

[39] ماليزيا_وتجربتها_الاقتصادية على الرابط https://m.marefa.org/ 20 02 2021 11: 10

[40] ماليزيا_وتجربتها_الاقتصادية نقس المرجع

[41] ماحاضير بن محمد، 2004 موسوعة ماحاضير بن محمد رئيس وزراء ماليزيا، 10 مجلدات المجلد الخامس (ادارة الاقتصاد الماليزي) كوالالمبور دار الفكر،ص201

[42] https://rawabetcenter.com/archives/5343510: 11 2021 02 20

[43] https://rawabetcenter.com/archives/53435مقال منشور على الرابط تم الدخول 20 02 2021 11: 10

[44] تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001م.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)